

مانعة خلوصها كذا في بعضهم وقد يقال ليست مانعة خلوصها إذ يجوز أن
الحذف بكسرة أو غيرهما أو اختصاراً بتبعية السامع فان قلت الحذف يقتضي
إلى قطعاً حيزاً المقام له بان كل ما به الحذف والوجه القوي فلا بد من
اعتقاد المتكلم قبل الحذف ان يعرف المسند اليه بهذه الترتيب حتى يصح الحذف
فكيف يكون الحذف للاعتبار قلت كلف الحذف ذلك المتكلم ان يعرف الحذف
المسند اليه بالترتيب فكيف لا يختار الحذف اليقين على انه حال اختصاراً بتبعية
السامع ولكن من قال بالمانعة المقام كونه الحذف على وجه الوجوه القوي اطول
وكتب اي قوله او اختصاراً في قوله او اظها ما اعتاده ان السامع يتبينه او اظها
اعتقاداً انه لا يتبينها كما علمه او التبينه على تبينه اطول هل يتبينه ام لا
ام هذه منقطعة على ما مرخصه فاقبل الصواب ايتبه ام لا ليس بصواب
على ان ام متصله حتى يوصل على قوله كان الرضا عبد الحكيم وقد سب ذلك
عبد شرح قوله المقام فان قال قال انه من الحكم والقرينة او اختصاراً بتقدير
الواحد حتى يتضح احداهما او مقدم حقيقة من الاخر فتقول احسن للأجسام
والله يريد ان يدمها اختصاراً الى الحذف هل يتبينه هذه الحذف في هذه الترتيبه
التي هي مأخوذة من اهل الاحسان والصدق القديسين ورواه في كتابه
هل يتبينه بالترتيب الخفية بل بالظاهر اي فيكون شديد النباهة ام لا يتبينه
بالقرينة الحقيقية بل بالظاهر فيكون متبيناً ارباباً هو بصبر به فلما
وفيما سلك بالتحليل لانه لا يمكن التفتيش ثم اذا كان قصد ارباباً الصوت
سبباً للحذف فقد صدق حقيقة بالاولي من قسم كتب اي قوله او ارباباً
صوتها ارباباً الصوت الترتيب والتبويب في قوله تعالى المصوت ارباباً
عنه لا يجوز ترك الذكر حتى يرد ان الحذف حقيقة الصوت لا انها مودع هذا
الارباب اسم بقوله المراد صوت عن تبينه بواسطة المرون على اللسان فمع ذلك
الارباب اسم كتب اي قوله ارباباً اي قوله او ارباباً صوت عن سببها او ارباباً
صوت سببها عند اطول او بان الانكار اي انكار المتكلم لكون الحاجة بتعلق
بما كان من اطول او تبينه ام ان المسند لا يعلق الا بالكمال في حيث لا يصدق
الذي هو الى غيره او يكون تبيناً بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان في جميع الاجزاء
عنه العبث كلف مدار الوداع والمتفتحيات على القصد وقصد التفتيش
غير قصد الاحتراز فقد يقصد احدها وقد يقصدان معا وكذا الحال في جميع اقسام
اذا كانت هناك ثبات من عبد الحكيم ويراد ان يندفع اعتراضه التي الامانة من احسنه
وتأمل ان الظاهر ان اجاب عنه الحذف بما يخصه ان العبث الحذف عند تمسك
عنه بسبب دلالة الترتيب على المناد وهذا هو الذي ذكره المصنف في الملاحاة
عنه

المشاكل
ان الكلام
الذي هو عدم
مساواة
صحة كما تقدم
ان الالفاظ
التي هي عدم
مساواة
صحة كما تقدم
ان الالفاظ
التي هي عدم
مساواة
صحة كما تقدم

عنه العبث وعنه بسبب عدم ملاحاة المسند لقر المسند اليه المحذوف وهذا هو
الذي ذكره بقوله او تبينه وانما عينه وانما عينه بالتميين للارتبة والذات والكم ونظر فيه
سم بانه لا يرفع ما ذكره الحكم من ان المسند اليه من الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
عنه العبث لغيره للمفسرين الاحتراز عن سبب الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
الحوالة انه لا احتراز عن العبث لما فيه من سبب الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
اي التبين او افعال التبين انظر في قوله في الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
عنه العبث على الانكار بعد الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
نكرة لا يظهر بان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
او نحو ذلك او الاشارة الى غيرها الاشارة الى احد الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
او غيرات اي احواف وان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
على قوله حتى وسامته ما يجمع بين الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
يعبر بها المقصود وقالمعنى هو ما يشتم تناوله على من كان البيت السابق فانه
او قال انما جعلت لغات الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
او قال حمد الناس سرته فالتسبيح وقوله او تامة كقولنا ولا بد من ان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
فان لو قال يرد الناس الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
هذا انما اذا وجب تقديم المسند الذي به يحصل التسبيح او التسمية اي الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
يجب وكان المسند يحصل به التسبيح والتسمية فلا حاجة الى حذف المسند اليه بل
لو تقدم على المسند كان التسبيح والتسمية هما الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
ان لا يحصل الشئ الا في هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقت في جميع سبب
وهو كتب اي قوله او تامة متعاقبة الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
الذي بل القاينة فقط وان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
الانما يتحقق ان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
المقصود بالسامع اسم اي فلا يرد ان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
غيره عن التسبيح فليس هو من الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
ان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
واحداً سواء كان الاستعمال قياً سواء ولا ولا والثاني الكلام المأخوذ عن الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
والاول قياً ساعد الحكم رتبة من غير ان الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
وتصديق بل من الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
للصوت من الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
الذي الحكم به الحكم وهو عطف على تركه بديل قوله من الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم
وان امكن ان يعطى على الاستعمال على الالفاظ من الالفاظ التي هي عدم

المشاكل
ان الكلام
الذي هو عدم
مساواة
صحة كما تقدم
ان الالفاظ
التي هي عدم
مساواة
صحة كما تقدم
ان الالفاظ
التي هي عدم
مساواة
صحة كما تقدم
ان الالفاظ
التي هي عدم
مساواة
صحة كما تقدم
ان الالفاظ
التي هي عدم
مساواة
صحة كما تقدم